

٨٤

٨٤



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه عکسی ٨/ع

للتواضع والحي من العسل

کامیابی الوصول الی علم اصول

من تصانيفه
لامام العلامة الفضل المقدس واعلم المفاخرين شيخ

قطب السعد ناصر السعد من آل الزيد من حمائل الملوك والحرث

عبد السلام بن سليمان بن يوسف الموطر الحلي اقام له يوم

11/11/11 11/11/11

سید اعلیٰ لعل سید المصطفیٰ الحسینی

سرفالے طالب العالم الفاضل المرحوم

من جنسیت

لَعَلَّاهُ الْوَارِثُ رَسَالُ كَبِيرِ مُسْتَعْمِلِ الْمَطْمَعِي

ل. د. م. ا. ب. ا. ع. ا. ح. ا. ج. ا. ك.

وہیں سے کہی کہ ہر نام اس کے

حضرت علی بن ابی طالب علیه السلام که در این عهد انجمنی

سید احمد علی

۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱

ما يحيى عز والدني **المصباح** الام الله

الحمد لله الذي جعل

مدرستہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

عن عبد الله بن الحارث عن

وہم کہہ کر وہ لکھ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله


وہاں سے

ارشد علیہ السلام و اہل بیت علیہم السلام

Handwritten signature: *عليه السلام*

BRITISH MUSEUM

...



بنیاد محقق طباطبائی



فقد وجدنا في بعض النسخ

فصل في بيان

2x

به اللغات وقال أبو هاشم إنها اصطلاحية
 لقوله تع وماذا سنان رسول الألمان
 وقوله ذلك ان يكون لكل معنى لفظ ولا لزم
 علم تسمى الألفاظ بل الواجب وضع اللفظ لما
 تكلف الحاجة إلى التعبير عنه والعلم باللغة واجب
 لوجوب معرفة الشرع المتوقف عليها
 الكلام عند المعتزلة هو المنتظم من الحروف
 المسموعة المتميزة المتواضعة عليها إذا صدرت
 عن قاذر واحد وقد يطلق على الجملة المفيدة المنتظم من غير قاذر واحد
 الثاني في تقسيم الألفاظ وحوز من يسمى كلاما وهو المميز بجزء واحد
 وجوه أحدها أن اللفظ ان دل على الزمان
 المعنى بضمه فهو الفعل ولا فهو الاسم ان استقل
 بالدلالة ولا فهو الحرف الثاني اللفظ اما
 مفرد او مركب فالأول ما لا يدل جزره على
 جزر معناه حين هو جزؤه والثاني ما يدل
 اللفظ والمعنى ان اشخا فان منع حتى وعى لانه يرجع في المعنى
 المركب من جزرين

هذا المصنفه وانما
صنفه في اللغة
المجازية التي وقع فيها
الذي وقع فيه الخطاب
والعرفه كذا الباقين
فانظر في موضوعه
لقد كان في اصله
اللعون والعرفه
فانظر في موضوعه
بالحرفين
او لازم باسم
المجاز او المضاف
سماح ان هذا
اد الفظ حمل
في دليل على عدم
جيب ان التواضع
على لغته المعنى
عند تردد من
بب لوساوي
انما الحصة
ظما البطلان
اللفظ ليكتفى به
له واثباتهم
له اللفظ عند
المجاز لوساوي
عند المخاطبة
واقع في القراءه
في القراءه

4
والتقصان وبالنقل
ومجازا بالنص من اهل
الى الذهن في الحقيقة
والمجاز شرع
فيها وبضد ذلك
في الحقيقة
تعلقه عليه وقد
عليه من قصد
تقل الحقيقة
محصنة وعندها
حقيقة عذرية
بان اسباب
الحصة خامس
بالنسبة الى
النقل اولى
اقول الخلل
النقل دائما
والنقل يحول
المجاز اولى
ما كانت هذه
عن القربى
مفول لا الخارج
والاضداد اولى
اقول لان الغرض
بالعلم بتعيينه
فقد كان من
اولى من الاشياء
لحصول العلم
والمجاز اولى
فان كان من
فان كان من
فان كان من
فان كان من

[illegible]

نفسه وإنما للنصر بالنقل الفصل الثاني
 في حالتي الميزان والكل
 عدم النجس لاهلته
 وولده وما عاين رده
 ووروده المسمى على
 المذكرة والمباشرة
 في الفيزياء اجاعا في
 العنصرين والكل

في الأحكام ومنه ما جاز الأول الفعل أمّا
الاعمال والأحكام لا ينفرد المادي الصورة لهذا العلم
لأن يكون على صفة لاجلها يستحق فاعله الذم

وَمَوْالِقَبْحٌ أَوْلَادُ مَوْالِ الْحَسَنِ وَالتَّبَعِ حُرَامٌ
كَأَنَّهُ

وَقَالَ مَحْظُورٌ وَالْحَسَنُ إِمَّا أَنْ يَدْمُ تَأْكُلَهُ شَيْعًا

وهو الواجب فيسقى أيضا الفرض ولا يذم

فان كان فعله راجحاً الشرع فهو المستحب

وَالْمُتَدَبِّرُ وَالنَّفْلُ وَالْمَطْوَعُ وَالْحَسَنَةُ دَارُ

كان يجرى حافوا المكرهه وان تشاوا يا ضهاج

وَحِلَالٌ وَطَلَقَ فَاِلْحَاكَامِ هَذِهِ الْخَمْسَةِ لَا غَيْرَ

الثالث الحكم قد يكون صحيحا وهو في العباد

ما وافق الشريعة وفي الحقوق ما يرتب عليه

لشبهه وقد يكون فاسدا وهو ما يقابلها ويطابق عليه

الباطل الثالث - الاجتزاء في العبادة بالاستقطا

الامر والاداما فعل في وقته والإعادة تافعل

77
72920.

يجوز الى وقت معين هو حصول ظن الموت

بعد وقت الفعل بلا فصل البحث الخامس

في ان الامر المشروط بعدم عند عدم الشرط

لان تضييق الشرط ذلك لعدم الاستلزام وجو

فلا لا التلازم عند ما كان كل شئ شرط الغيرة

ولا لا مفهوم منه ولهذا سألوا يعطون امانة

عن سبب الفضيحة مع الامن ولا يلزم تكرار

الامر المطلق عليه ولا على الصفة بتكرار هذا الشرط

لعدم التكرار في قول السيد الجده ان دخلت

السوق فاشترى اللحم ولان مطلق التعليق اعم

للعامل منه مع قيد التكرار ولا حكمة الخاص

السادس في ان الامر المقيد بالصفة لا يبيح

بعدمها لانه لو دلل فتقيد الحكم بالوصف

على نفيه عما عداه لذلك التضييق بالاسم على

نفيه عما عداه والنافي باطل اتفاقا فكذا المقدم

بيان

هذا هو المقيد بالصفة لا يبيح بعدمها لانه لو دلل فتقيد الحكم بالوصف على نفيه عما عداه لذلك التضييق بالاسم على نفيه عما عداه والنافي باطل اتفاقا فكذا المقدم

بيان الشرطية ان المقضي للنفس هناك انما هو

ثبوت عرض في التضييق انتفاء الاعراض

بجمل النفس وهذا ثابت في الاسم ولان القيد بالصفة

قد وجد دون التضييق كما في قوله تعالى ولا تقتلوا

اولادكم خشية املاق فمن قتل منهم متعمدا فجزاء

مثل ما قتل من النعم البحث السابع في الحبس

الحبس الامر بالاشياء على سبيل العجز يقتضي

صف كل واحد منها بالوجوب على معنى ان المكلف

لا يحل له المخلخل بالجميع ولا يجب عليه الاتيان

بالجميع وانما فعل كان واجبا بالاصالة والتعيين

موكول الى اختياره وان فعل الجميع استثنى

على كل امر واحد منها واجب محذور وانما

يقال من ان الواجب منها واحد غير معين

عندنا وهو معين عند الله فهو باطل لان التعيين

يقضي بحجاب ذلك المحيى وعدم جواز

هذا هو المقيد بالصفة لا يبيح بعدمها لانه لو دلل فتقيد الحكم بالوصف على نفيه عما عداه لذلك التضييق بالاسم على نفيه عما عداه والنافي باطل اتفاقا فكذا المقدم

ما يطاق الحادي عشر في ان الامر
بالشي يستلزم التمسك عن ضده قد يتاان الامر
يستلزم ولا بد في الوجوب من الملح من التمسك
فلا امر يستلزم التمسك عن الترك وليس هو
الثاني عشر في انه اذا صح الوجوب
بشي الجواز والدليل عليه ان الوجوب بما فيه
مركبة من لادن في الفعل والمنع من الترك
قدفع المركب لا يستلزم دفع جزئية معا
احدهما لا عينه وانما قلنا بقا الجواز لوجوه
اللفظ الدال عليه وهو الامر المحض
الثالث عشر في امتناع التكليف بالمحال
تكليف ما لا يطاق قبض بالضرورة وبالله في
لا يفعل القبح لكنه في حال منه وقوع
التكليف بالمحال ونزاع لما شعرية في ذلك
باطل وقد يتاان في كتب الكلامية ومن
هذا

والسوء لا يترك
درا على التمسك
لازم

في قوله لا يفعل القبح
لكنه في حال منه وقوع
التكليف بالمحال ونزاع
لما شعرية في ذلك
باطل وقد يتاان في كتب
الكلامية ومن هذا

ومن هذا الباب التكليف الملوكة ان يبلغ الاكراه
الى حد الانجا والاكراه ان كان جازا لا يحسب
الرابع عشر في ان التكليف بالفروع لا يتوقف
على الايمان ذهب الحنفية الى ان الكفار غير
مخاطبون بفروع العبادات وهذا خطأ لقيام
المقتضى وهو الامر مع انتفاء المانع اذا المانع عند هم
هو الكفر لا غير وهو لا يصلح للمانع لانه لا كاف
يتمكن من الايمان حتى يتمكن من الاتيان بالفروع
ولا انه يطالب بها فيهم عما ذلك لقوله تعالى ما ملكم
في سقر قالوا لم نك من المصلين احتمل ان حال
الكفر لا يصح منه وبعده يفتق عنه والمجرب
ان المراد بالوجوب هنا ما اخذتم على توكلها
في الاخرة مع استمرار كفرهم اليه - الخامس
عشر في ان الامر لا يقضى له جزا الحق
ذلك والمراد بالجزا جزاءه وعده التكليف

الامر ان يكون التكليف
ما كان ما كان التكليف
الممكن عليه يصح التكليف
فقد مضى الوقوع في التكليف
هذا على ما في المتن وان كان
هذا وان كان لا يجوز ان
10

في قوله لا يفعل القبح
لكنه في حال منه وقوع
التكليف بالمحال ونزاع
لما شعرية في ذلك
باطل وقد يتاان في كتب
الكلامية ومن هذا

بفعل الامر به على وجهه لانه لو لا ذلك لكان
 الامر ان يباول عين ما فعل فلزم تحصيل
 الحاصل او غيره فلا يكون المآل في تمام ما امر
 به والتقدير خلافه وذهب ابو حاتم الى انه
 لا يقتضيه لانه الحج الفاسد ما مور به ولا يحوي
 والجواب انه مجرى بالنسبة الى الامر
 لو ارد به وغير مجز بالنسبة الى الامر الاول
 البحث السادس عشر في انه الا خلا
 هل يقتضي وجوب القضاء لا المآل ان الامر
 اذا كان مقبلا بوقت ولم يفعل فيه لا يقتضي
 وجوب القضاء وانما يجب القضاء بما مر جديدا
 لان الامر الاول لا يتناول ما عدا ذاته
 فلا يدل عليه ولا ان الامر الشرع تارة يستغنى
 القضاء وتارة لا تستغنى عنه فدل على ان مجرد
 الامر الاول غير كاف في القضاء والبحث

السابع عشر في الامر بالامر بالشي ليس امرا
 بذلك الشيء لان قوله عليه السلام مرفوعهم بالقول وم
 انما السمع لا يقتضي الوجوب والامر بالمأهية الكلية
 ليس امرا بشي من جوياتها لانه لكلي معاير الجزئي وغير
 مستلزم له والبحث الثاني من عشر في ان المعلوم غير
 ما مور الاشاعة حاله سائر العقلاء في ذلك والدليل
 عليه ان الامر من غير ما مور حيث وهو في حق الله تعالى
 لا يفعل القبح والنهي عليه السلام غير امرا لان
 حقيقة بل هو منبر عن الله تعالى انه يا مر كل احد بما ذكره
 جاء به حال وجوده وكذلك الحافل غير ما مور لان
 تكليف من لا يعلم الخطاب حال التكليف تكليف
 ما لا يطاق ولقوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاث
 الحديث البحث السابع عشر في وجوب على الامر
 ضد الطاعة لقوله وما امر ولا لا لعبدوا الله
 مخلصين له الدين وقوله عليه السلام انما الاعمال

من امر الله لا امر
 من امر الله لا امر

دفعه الى الامور
 ما فعله في الامور

من امر الله لا امر
 من امر الله لا امر

من امر الله لا امر
 من امر الله لا امر

من امر الله لا امر
 من امر الله لا امر

من امر الله لا امر
 من امر الله لا امر

من امر الله لا امر
 من امر الله لا امر

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النهي يقتضي التحريم في كل عبادات سوى النيات وهذا حكم واجب في كل عبادات سوى النيات

النيات وهذا حكم واجب في كل عبادات سوى النيات
شأن النظر المحرف للوجوه و^{ارادة الطاعة}
الحث العسرون المأمور بصير مأمور قبل
الفعل لان القدرة شرط الامر وهي انما تحقق
فلا الفعل لان الفعل حال وجوده واجب فلا قدرة
عليه فلا يعلق به امر وعند الاشاعة انه مأمور حال
الفعل لانها حالة القدرة وقد يتناشاه في علم
الكلام ان النهي الحادي والنجس في النهي الخلاف
في ان النهي يقتضي التحريم كالخلاف في ان الامر
يقضي الوجوب والحق انه يقتضيه لقوله تعالى
وما نهاكم عنه فانتهوا وجوب الانتهاء عن
تحريم المنهي عنه وفي اقتضائه التكرار كما قلنا
في الامر وهل يجوز ان يكون الشئ الواحد
مأمورا به منهيًا عنه كالصلوة في الدار المصنوعة
بالوجه عدم الجواز لان كونه مأمورا به يحلزم
نفي

أصح
الفعل

في الجرح وكونه منهيًا عنه مستلزم بوقت الجرح والجرح
بينهما محال فان شغل الجرح جزؤ من عاصيه الصلوة
وهو منهي عنه والامر بالصلوة امر باجزائها فيلزم
الامر بذلك الشغل والنهي عنه الحث الثاني
والعشرون في ان النهي يقتضي الفساد الحق
انه يقتضي الفساد في العبادات لا في المعاملات
لما الاول فانه لم يأت بالما مود به فيبقى في عمدة
التكليف واما الثاني فلا مكان للنهي عن البيع
مع وقوع الملاك به كما في الدار ولا يتقضى بالعبادة وقت
لان الفيادهناك معناه عدم الاجزاء وهما معناه
عدم ترتب حكمه عليه ومع اخلاف التفسير
لا يتم النقص واعلم ان النهي كما لا يدل على الفاسد
في التصرفات فانه لا يدل على الصحة النص في
المراد في الصوم والمخصوص وفيه مباحث
والاول العام هو اللبث المستغرق لجميع ما لا
يخرج العكس

لعله اذا افرد المصنف في
المراد اذا افرد المصنف في
المراد اذا افرد المصنف في
المراد اذا افرد المصنف في

١٣٤
 لا يصلح له بحسب وضع واحد والمطلق هو اللفظ الذي
 على الحقيقة من حيث هي من غير ان يكون
 فيه دلالة على شيء من القيود وصيغ العموم كل
 وجميع واني وما ومتى ومن وابن في المجازاة و
 الاستفهام والكرة في سياق النفي والجمع المذكر
 باللام الجنسية والمضاف لان قولنا جاني كل رجل
 يناقض قولنا عاجاني كل رجل والاني لا يفسد
 العموم فوجب كون الاول مفيد للعموم لان العلب
 الجري انما ينافضه لا يجاب الكل وكذا في الجميع
 واما الفاظ المجازاة والاستفهام فلا ينافض
 العموم لكات اما مفيدة للخصوص وهو باطل وان
 لحسن الجواب يدرك كل العقلاء واما للعموم وموجب
 للخصوص معا وهو باطل والاما حسن الجواب
 لا بعد الاستفهام عن جميع الاحتمالات الممكنة
 اولا لو اخط منها وهو باطل بالاجماع وايضا فانه



طباطبائي
 بنى محقق طباطبائي

صح

يصح استثنائى عند كان منها والاستثناء اخرجها
 لولا له لا دخل وهو دليل عام في جميع ما ادعينا
 عمومها واما النكرة للنفية فانما تنفيض المثبتة
 وهي غرض عامة في الالابات فتعريف النفي واما الجمع
 للتعريف فانه يوجب ما يفيد العموم والتأكيد تقوية
 ما يفيد الموكد واما المضاف فللاستثناء
 فيما الحق بالعموم وليس منه وهو ستة
 اول الواحد المذكر بلام الجنس لا يفيد العموم لعدم
 افادته في مثل است الثوب وشرت الماء ولا خضاع عاكف
 ووصفه ما يفيد الثاني للجمع المنكر لا يفيد العموم كانه
 يوصف بلا قل نحو جاني رجال ثلاثة واربعه وخمسة
 والمفهوم قابل للتقسيم لهذه المراتب ومورد التقسيم
 مخاير لا تسامه وغير مستلزم لها اذا عرف هذا
 فنقول اقل الجمع ثلثة وقيل انسان لنا ان اهل النخلة
 في قوا بين الصيغتين وبين ضميرها ولعدم قبوله
 في قوا بين الصيغتين وبين ضميرها ولعدم قبوله

لان كلفن الوجع الجاسة ما كنه كونه بعض الحيوان
 الانسان حيوان

لا يقال جاني الرجل العموم
 واكرمت العقبة
 الفضلاء

معناه ان صيغة الجمع معن
 فلا يقال رجال عاكف
 ما في قوله امان

المخصوص الحق انه مجاز ان شخص منفصل عقليا
 كان او قلبيا وحقيقا كان متصلا وبجمل التمثل
 به ان لم يكن التخصيص مجزأ ولا فلا كان كونه حجة في
 في بعض موارد لا يتوقف على كونه حجة في الاخر
 والادارة والنزج من غير مرجح فاذا خرج
 عن كونه حجة في بعض موارد لم يلزم عدم كونه
 حجة في الاخر ولان اكثر العمومات مخصوصة مع
 استدلال العلماء كافة بها في
 الاستثناء وهو اخرج بعض الجملة منها بلفظ لا
 او ما يقوم مقامها وجب اتصاله بالمستثنى منه

المتخصص بالحق انه مجاز ان شخص منفصل عقليا
 كان او قلبيا وحقيقا كان متصلا وبجمل التمثل
 به ان لم يكن التخصيص مجزأ ولا فلا كان كونه حجة في
 في بعض موارد لا يتوقف على كونه حجة في الاخر

عادة ووصفان حقيقة وهو الاستثناء من الجنس
 ومجاز وهو الاستثناء من غيره وشرط عدم الاستثناء من
 ويجوز ان يكون المستثنى اكثر من الباقي واذا ورد
 عقب الاثبات افاد النفي اجماعا واذا ورد عقب
 النفي افاد الاثبات خلافا لا ياتي حقيقته لما لو لم
 علم مستطرد الا في بعض المواضع

المتخصص بالحق انه مجاز ان شخص منفصل عقليا
 كان او قلبيا وحقيقا كان متصلا وبجمل التمثل
 به ان لم يكن التخصيص مجزأ ولا فلا كان كونه حجة في
 في بعض موارد لا يتوقف على كونه حجة في الاخر

يكن كذلك لم يكن قولنا لا اله الا الله موجبا
 لثبوت الالهية وبلاجماع دل على تمام الاسلام و
 اذا تعدد الاستثناء فان كان محرف عطف كان الجميع
 واحدا الى المستثنى منه وان كان بغيره فذلك ان كان
 الثاني اكثر من الاول ومساويا في الاعاد الى
 لاول لقربه واذا ورد عقب الجملة اختص بالاخوة
 وقال الشافعي يعود الى الجميع وقيل السيد المرتضى

فوق له عندى عشرة
 قوله له عندى عشرة
 قوله له عندى عشرة
 قوله له عندى عشرة

بالاستدراك لنا ان على خلاف الاصل فترك العمل به في
 الاخيرة لدفع محذور الهدية والفرق فيها التامة
 على الاصل ولان الاستثناء عقب مثله يعود اليه
 دون المستثنى منه ولان لفظا هو عدم الانقاس
 من الجملة قبل استيفائها تحت سائر

قوله له عندى عشرة
 قوله له عندى عشرة
 قوله له عندى عشرة
 قوله له عندى عشرة

في الشرط والصفة والخاصة الشرط ما وقف عليه
 نائرا المؤثر وله صيغتان ان وتخصيص المحتمل
 واذا و يدخل عليه وعلى المصنف واذا تعقبت
 خروج عن العلة من غير ان يكون له من شرط او مأمور
 وجود العلة وجزءا لا يلزم من وجوده

قوله له عندى عشرة
 قوله له عندى عشرة
 قوله له عندى عشرة
 قوله له عندى عشرة

في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم...

الجملة رجع الى الجميع وقيل يختص بالآخرة
والاولى بقدره لفظا وان جاز تأخيرها واما الصفة
فان كانت عقب حملة واحدة عادت اليها وان
كانت عقب اكثر فان تعلقت احدهما بالاشرك
عادت اليها معا ولا فارقا بعود حال الآخرة
واحدا لغاية فهي نهاية الشئ وحيثما احتى والى
والحكم فيما بعدها بخلاف الحكم ما قبل ان كانت
مفصلة ^{فصل} مختل مجسوس والافلا والي السابع
في التخصيص لا دلة المنفصلة اما التخصيص بالعقل
فان قوله خالق كل شئ وقوله واديت من كل شئ
واحبا بالنقل انه اقسام احصاها في الكتاب
بالكتاب وهو جابر خلافا لظاهر الآية كقوله تعالى
والمطلقات يتربصن بانفسهن لثلاثة قرو ومعه
قوله واولات الاحمال اجلهن ان يرضي حملهن
الثالث تخصيصه بالسنة المتواترة جابر خلافا

في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم...

فصل في التخصيص...

في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم...

بعض

في الشافعية لقوله عليه القائل لا يفرق في تخصيص
قوله يرضيكم الله في اولادكم وتخصيصه بالجلد
يرحم المحسن الثالث تخصيصه بالاجماع و
هو جابر للاجماع على تخصيصه بعد من اية الميراث
واية الجلاء الرابع تخصيصه بفعله عليه السلام
ان كان حكم العام متناولا له ونبت ان حكم غيره مثل
حكمه ولا يفرق وان كان غير متناول له كان مخصوصا
في حق غيره ان نبت ان حكم غيره حكمه والافلا
الخامس تخصيصه بغير الواحد جابر لانها دليلان
تعارضان تقدم الاخص جمع بين الدليلين وقد
وقع كما في تخصيص اقلوا المشتركين لقوله
ستواهم سنة اهل الكتاب والسيد المرضى منع
من ذلك لان خبر الواحد ليس بحجة عنده السادس
لا يجوز تخصيصه بالقياس لان القياس عند باطل
على ما ياتي وكيف اذا عارض القيان السابع بغير

الرافعة والاولى...

العبد والحر الواحد

رُفِعَ عَنْ أَحَقِّ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَدْ مِنْهُ رَفْعُ
 الْمَوَاضِعِ **البحث الرابع** في تأخير البيان تدرج
 الإجماع على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت
 الحاجة ولا لزم تكليف مالا يطاق وإما تأخيره
 عن وقت الخطاب فقد منع أبو الحسين من تأخير
 البيان فيما له ظاهر قد استعمل في خلافه وزعم أن
 البيان الإجمالي كافٍ فيه وجوز تأخير البيان
 فيما ليس له ظاهر الحدوث والحاجة والاستشارة
 وجوزوا التأخير مطلقا لصح أبو الحسين بأن
 القصد من الخطاب الفهم والإلا كان عبثا فإن
 كان المراد إفهام ظاهر مع عدم إرادته كان
 لغوا يا لجهل وإن كان غير ظاهر مع عدم بيانه
 لزم تكليف مالا يطاق **استحجبت الشاعرة** بأن
 الله كلف نبي إسرائيل دفع بقرة محبته لقوله
 إنها بقرة ادع لنا ربك بين لنا ما نحن ثم إنه تولى

حاشیہ

عاشتها لهم حتى سألوا ولقوله تعالى ذاقنا
فاتبع قرائه ثم إن علينا بيانه وثم للترجيح والجواب
المراد لنا على ما خبر المبيان عن وقف الحاجه وهو

غير جازا اجماعا فلا بد من التاويل

انك من جونا ان يسمع ما نخصه خلا والاني على

والى الحد بل لانه مجوز في الخصوص بدليل العقل

وإن لم يعلم السامع في العفل ما يدس عليه عندهما

فَكَذَّبُوهُمَا وَقَدْ سَمِعُوا الْقَوْلَ الْفَشْلَ

سنوایهم سنۃ اهل کتاب الی بعد حین انقض

سادس والأفعال فيه مباحث بالاول

مَذْهَبَنَا إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَعْصُومُونَ عَنِ الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ

خُلَافَ الْفُضَيْلِيَّةِ وَعَنِ الْكِبَا رُخْلَا وَالْمَشْشُورَةِ وَعَنِ

الصغار وعملًا بخلاف الجماعة من المعتزلة وخطأ

في التاويل خلافا للجباي وسهرا خلافا للهاقني

وبالجملة فالعصمة واجبة في كل زمان وقد استدلوا

بسم الله الرحمن الرحيم

عننا الطالعة

فصل في بيان



بنیاد محقق طباطبائی

مترادف عنه على وجه لولاه لكان ثابتاً واختلصوا
 فقال القاضي ابراهيم بك الشنخ رفع ومغناه ان خطابه
 تعالى تعلّق بالفعل بحيث لو لا طريان الشنخ لبقت
 وقال ابو اسحق انه بيان انها مدة الحكم نصف
 ان الخطاب الاول انتهى بانه في ذلك الوقت
 لم يحصل بعده حكم آخر ^{في جوارحه}
 اكثر المسلمين على ذلك وخالفه فيه ابو مسلم
 لاصفها في جماعة من اليهود لنا ان الاحكام
 منوطه بالمصالح ولا امتناع في كون الوجوب
 مثلاً مصلحة في وقت ومفسدة في آخر فلو كلف
 دأماً لهم التكليف بالمفسدة بسبب رفعه في وقت
 كونه مفسدة وهو المطلوب ولقوله رفعه حاشي
 من انه او نفيها فان بخير منها وكان الشنخ وقع
 في شرع اليهود كتحريم كثير من الحيوان على السك
 موسى مع اباحة الجميع عدا الدم على لسان نوح
 وغير ذلك من الاحكام واحججهم اليهود يقول
 موسى لمستكورا بالسبب ابدأ ضعف لان التأييد مطلق

في علمه قالوا ان الله تعالى
 لا يترك عبداً من عباده الا في حق
 من لا يملكه الله تعالى ولا يملكه
 من لا يملكه الله تعالى ولا يملكه
 من لا يملكه الله تعالى ولا يملكه

على الزمان الطويل كقوله في التوراة يستخدم العبد
 ست سنين ثم يعرض عليه العتق فان لم يقبله
 واستخدم ابداً وفي موضع آخر يستخدم العبد خمس
 سنه ثم يعق في تلك السنة وانما انما لم يسود
 انقطع لان تحت نصراً فاعلم ان من شئنا ان نعرف هذا
 فالشنخ قد وقع في القران كماله القليل والاعتداد
 للوفات وثبات الواحد للعشرة وجوب تقديم ان الكعبة
 الصدقة على المناجاة وقوله لا ياتيه المباطل
 من بين يديه ولا من خلفه يريد به لم يقدمه من كتب
 الله ما يبطله ولا ياتيه من بعده ما يبطله لاحاطة
 ابراهيم عن نفي الشنخ ^{في نسخ}
 الشئ قل مضى وقت فعله ذهب المغزلة الى
 بطلانه لا مستحالة كون الشئ حسناً وقبيحاً في وقت
 واحد ولا امر بالفتح والنهي عن الحسن فذلك
 الفعل في ذلك الوقت ان كان حسناً احتج
 النهي عنه وان كان قبيحاً استحالة امره
 ولا شعرة وذهبوا الى جوارحه لانه تعالى

انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب

انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب

انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب

انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب

انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب

انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب
 انما هو المطلوب

الشيخ في نسخة الكتاب في نسخة

امرا ابراهيم بن محمد ولد له لقول تعالى اني اريد
 في المنام اني اذكل ثم نسخ عنه بالفدنة وهذا عندي
 اقوى والجواب عن حجة المعتبر ان الحسن والفتح
 كما يوصفان الفصل فيما ذكرنا بلحقان الامر بخار
 ان يكون الشيء حسنا الا ان الامر به مستقل على نوع
 مفسدة فليحتمل النسخ باعتبار الحق في حق الامر
 لا الامور المستقلة بغير نسخ الشيء الى غير
 بدل كالصدق امام المناجاة والى ما هو الفصل
 ونسخ التلاوة دون الحكم والعكس ونسخ الخبر
 مع تعدد مقضاه كقوله عمرت نوحا الف
 سنة ثم يقول عمرته الف سنة الا خمسين عاما
 ونسخ الامر الحقيق بالمبايد لانه شرطه ونسخ
 المتواتر من السنة مثله وخبر الواحد عقلا
 غير واقع ونسخ خبر الواحد مثله وبالمتواتر
 ونسخ الكتاب مثله خلافا لنسخه كالقبلة
 والعدة ونسخ الكتاب بالسنة المتواترة
 كالجبن في البيوت خلافا له اجماع
 فلا

الشيخ في نسخة الكتاب في نسخة
 او اجماع وكلاهما غير
 المتواتر فلا يثبت
 النسخ لان شرط انعقاده وفاء الرسول عليه
 ولا ينسخ به لان وقوعه خارجا عن النص خطا
 البحث الخامس لا خلاف في ان زيادة عبادة
 على العبادات ليست بنسخ للعبادات وزيادة غير
 نسخ عند الشيخ في خلافه للشافعي والحنفي
 ما قاله ابو الحسن وهو ان الزيادة حكم انها
 لم يرضى زوال امر واقله عدمها فان كان حكم
 الزوال للحكم شرعا وكانت الزيادة حتمية عنه
 سميت نكلا لانه نسخ ولا فلا وزيادة الخرب
 يزيل عدمه وهو حكم عقلي مسند الى البراءة
 الاصلية لان احباب الحد لا يشار فيه بنفي الزائد
 ولا اثباته اما زيادة ركعة على الصلح فانما
 ترفع وجوب الشهد عقب الركعتين فكان
 نسخ هذا الحكم لا للركعتين لان النسخ لا يرد على
 الفضال ولا لوجوبها ولا لجزئيتها لهما كما
 جرت من والآن انما لم يجز بالوجوب المباشرة
 وجوب الثالثة انما يرفع نفي وجوبها ونفي

الحق لا يثبت على ما لا يثبت عليه
 العلم لا يثبت على ما لا يثبت عليه
 العلم لا يثبت على ما لا يثبت عليه
 العلم لا يثبت على ما لا يثبت عليه

المسكوت عن الرضا ولو قال بعض الصيابة
 قولا ولم يوجد له مخالف لم يكن إجماعا واجبا
 أهل المدينة ليس بحجة خلافا لما لك لأنهم
 بعض الموحدين إجماع العترة فانه حجة
 لقوله تعالى غابرد الله ليذهب عنكم الرجس
 أهل البيت ويظهركم تطهيرا ولقوله علي بن
 تارك فكم القلبي ما إن تمسكنم به من تصلوا
 كتاب الله وغفر لي أهل بيتي
 لا يجوز الإجماع إلا عن دليل وإلا لزم الخطأ
 على كل الأمة وهل يعتبر قول العوام
 الإجماع الحق فلا بد لأن قول العامة لا دليل
 فكون خطأ فلو كان قول العالم خطأ لزم
 إجماع الأمة على الخطأ ولا عبرة بقول الفقهاء
 في مسائل الكلام فلا يلتزم في مسائل الفقه
 ولا بقول الحافظ للمسايل والأحكام إذا
 لم يكن محكنا في الاحتكام لأنهم كالعوام
 فيما لا يمكنون من الاجتهاد فيه ولغنى
 الأصول

الأصول في الأحكام إذا كان متكاما من الإجماع
 فيما وإن لم يكن حافضا لها وإجماع غير الصيابة
 حجة لنسب الأدلة له ولا يجوز وقوع الخطأ
 من أحد شرطى الأمة في مسألة ومن الشطر
 الأخرى أخرى لا سلازمة تخطيه كل الأمة
 الفصل التاسع في إخراج دونه مباحث الوقت
 ماهية الخبر معلومة بالضرورة فإن عرض استباه
 مبرما محتمل الصدق والكذب ولا تخلو عنهما
 وهو إما أن يكون مقطوعا بكونه صدقا أو بكونه
 كذبا أو جواز فيه الأمران ولا دلالة برعة
 المتواتر وما علم وجود مخبره إما بالضرورة
 أو بالاستدلال وخبر الله وخبر رسوله و
 خبر الأحام عندنا وخبر كل الأمة والخبر
 المصنف بالقرآن والناثي الخبر الذي ساقى
 مخبره وجود ما علم بالضرورة أو بالاستدلال
 بحث الثاني في إقادة التواتر العلم الحق أن
 خبر التواتر في العلم بالضرورة خلافا للسيد

والأصل في الخبر
 ما لا يكون صدق
 ما لا يكون كذب
 ما لا يكون محتمل
 ما لا يكون متواتر
 ما لا يكون مستدل
 ما لا يكون معتمد

المريض حيث وقف ولا يلى الحسن حيث قال انه
 نظري لان جرفنا بوقوع الحوادث العظام كوجود
 محمد علم وحصول البلدان الكبار لا تقصر عن
 العلم بان الكل اعظم من الجز وغيره من الاوليات
 وهو حاصل للعوام ومن لم يدرس الاستدلال
 ولا تقبل التشكيك ^{في شرائط} التواتر منها ان لا يكون السامع عالما بما اخبره
 لا استحالة تحصيل الحاصل وان لا يكون قد سبق
 شهرة او تقليد الى اعتقاده تنفي موجب الخبر وان
 يكون المخبرون مضطربين الى ما اخبروا عنه
 لا يستادهم الحسن ^{او يثبتون الجسرات} وشرط قوم العدد واحاطوا
 فقال قوم اثنا عشر وقال ابو الهذيل عشرون
 وقيل اربعون وقيل سبعون وقيل مائة ^{او يثبتون الجسرات} وقيل مائة
 عشروا الكل ضعف بل المرجح انه الى حصول
 اليقين وعدمه فان حصل فهو متواتر والا
 فلا للحديث الرابع خبر الله صديق وهو ظاهر
 على قولنا لانه غني عن الكذب حكيم في انشأه

عالم

عالم بكل معلوم فاستحال وقوع الكذب منه و
 كان الرسول عليهم اخبر بصدقه ولا دور هنا
 وخبر النبي علم صدق لادلة الطيرة عليه
 وخبر الامام صدق لانه مصوم وخبر كل
 الامة صدق لما بينا ان الاجماع حجة ^{انما}
 ان خبر وهو حجة في الشرع خلافا للسيد الميرضي
 فجماعة قوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة
 منهم طائفة لفسقوا في الدين وليتذروا قومهم
 اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون اوجب الحذر
 باخبار عدد لا يفيد قولهم العلم واوردا بقر
 الحسين اعتراضا لازما وهو دلالة على
 قبول الفتوى لا الخبر وايضا قوله تعالى ان
 جاكم فاسق بنيا فتبئتوا اوجب المثب
 عند اخبار الفاسق فاذا اخبر العدل لم يخل
 اما ان يجب القبول وهو المطلوب اذ الرد
 لكون اسوأ حالا من الفاسق وهو باطل او

٢٥
 على ما ورد في نسخة الـ
 يدعي ان صدق الرسول
 على اجماع قائلين ان
 صدق الرسول علم
 مع الجموع لا على صغر
 العدد

بعض الروايات

سوف تستفي فائدة الوصف بالكلية وايضا
 فان خبر الواحد مقبول في القوي والشها
 دت مع استفا العلم وايضا فانه ضمن دفع ضرر
 حطون فيكون واجبا ولان جماعة من الصحابة
 عملوا باخبار الاحاد ولم ينكر عليهم احد فكان
 اجماعا في شرائطه يستترط كون
 الراوي بالغ عاقل مسلما عدلا باطلا فلا
 يقبل روايته الصبي ولانه ان لم يكن مميزا لم يحصل
 الظن بقوله وان كان مميزا لم علم نفى الخرج
 عنه مع الكذب فلا يفتح منه ويصل روايته
 لو كان صبيا وقت التحمل بالغ اذ قد اداء
 الكافي لا يقبل روايته سواء كان مذهبه جوار
 الكذب او لا لانه فاسق والفاسق مردود
 الرواية ولا يقبل روايته الفاسق للامة فلا يقبل
 روايته المجهول حاله خلا فالات حصة لان
 عدم الفسق شرط في الرواية وهو مجهول
 الجرح والجرح بالشرط ليسلزم بالمشروط

المصالح

سابع فما ظن انه بشرط وليس كذلك الصحيح
 ان الواحد اذا كان عدلا قبل روايته سواء
 عضده ظاهرا او عمل بعض الصحابة او اجتمعا
 او رواية تعدل اخر خلا فالجاء لان الصحابة رجحوا
 الى اخبار العدل وان كان واحدا ولان الادلة
 يتادله ولا تسترط كون الراوي فقهيا خلا فانه
 حنيفه فما خالف القياس لما تقدم من الادلة
 العامة ولقوله علم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها
 فاذا احكاما سمعها فرب حامل فقه ليس بفقيه ولا
 يستترط عدم مخالفه الراوي له لاحتمال صيرورة
 الراوي الى ما توهمه دليله وليس بدليل والاقول
 عدم استرط نقل اللفظ مع الاشارة بالمعنى كالا
 لان الصحابة لم يقلوا الالفاظ كما هي لانهم لم
 يكتبوها ولا كثر روايتها مع تطاول الازمنة
 بحث الخامس في الاخبار المردودة خبر
 الواحد اذا اقصى علما ولم يوجد له ادلة
 القاطعة ما يدل عليه وجب رده لانه اقصى

فتنة قوم يقيسون الامور بمرأهم فحرمون
الحلال وحللون الحرام والثالث اجماع الصي
عليه روى عن علي عليه السلام انه قال من ابدان يفتح
جرائم جهنم مطا فليقل في الجذب اياه وقال لو كان
الدين بالراي لكان باطن الخف اولى بالسم من
ظاهره وقال ابو بكر اي سماء تطلع واي ارض
تغلي اذا قلت في كتاب الله برأي وقال عمر
اباكم واصحاب الراي فانهم اعدا السنن اعينهم
الاحاديث ان حفظوها فقالوا بالراي فضلوا
وبضلوا ولم يزل اهل البيت عليهم السلام ينكرون
العمل بالقياس ويذمون العاقل به واجماع
العزلة حجة الرابع ان العمل بالقياس يسلم
الاخلاق لاستنادها الى الامارات المخلقة والاحكام
منهي عنه الخامس مبني شرعا على تساوي
المخالفات في الاحكام واخلاف المتقابلات
العلم فيها وذلك منع من القياس قطعاً

لكن

يكون جليلاً كتحريم الضرب المستفاد من تحريم التنايف
وذلك ليس من باب القياس لان شرط هذا كون
المعنى المسكوت عنه اولي بالحكم من المنصوص عليه
مخلاف القياس بل هو من باب المضموم
الاقرب عندي ان الحكم المنصوص عليه على علته
متعد الى كل ما علم قبوت تلك العلة فيه بالنص
لا بالقياس لان قوله حرمت الخمر لكونه مسكراً تنزل
منزله قوله حرمت كل مسكر لان مجرد الاسكار ان
كان هو العلة لزم وجود المعلول معه ابن تيمية
والا لم يكن علة وان كانت العلة انما هي الاسكار
المقيّد بالخمرية لم يكن ما فوضنا علة بل جرد العلة
هذا خلف والنص على العلة قد يكون صريحاً
لقوله علة كذا او لا جلي كذا والسبب كذا وقد يكون
ظاهراً كقوله لم يحك كذا او بكذا او ياتي بحرف
ان كقوله انما من الطوائف عليكم او بالباء
كقوله تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا
عليهم طيبات احلت لهم

الحرم لله

اعلم انما لما جئنا نحدد الحكم بالعلة المنصوصة
 وجب علينا البحث عن العلة المستتبطة وبيان
 احتياج تحديد الحكم بها كما نقوله اصحاب الناس
 واعلم ان طرق التي هبت القاييسون التحليل بها
 ستة ونحن نبين في كل واحد منها انه لا يصلح
 للاستدلال على علية الوصف الاول المناسب و
 عرفنا المناسب بانه الملازم لا فعال العتلاء
 في الحاجيات وهو غير دال على العلية اما اذا
 دللنا ان شرعا مبني على الجمع بين المختلفات
 والفرقة بين المتماثلات فلا ضابط في الحكم
 سوى النص واما ما يابا فلان الوصف المناسب
 قد يترد مع الحكم وضده واما ما لنا فلان الحكم
 لا يجوز استاده الى الحكمة لكونها مضطربة
 غير مضبوطة ومثل ذلك لا يجوز من الحكم
 رد الاحكام اليه ولا الى الوصف لانه ان لم
 يشمل على الحكمة لم يصلح للتحليل وان اسئل
 كانت الحكمة علة العلة وقد بينا بطلانه الثاني
 المور

هذا هو الوجه في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها
 والوجه الثاني في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها

هذا هو الوجه في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها
 والوجه الثاني في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها

هذا هو الوجه في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها
 والوجه الثاني في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها

المورث وعرفوه بانه الوصف المورث في جنس الحكم
 في الاصول دون وصف آخر فكون اولى بالتحليل
 من الوصف الاخر مثال ذلك البلوغ المورث في دفع
 الحجر عن المال فمورث في دفع الحجر عن النكاح دون
 الثبوت لا بما لا يؤثر في جنس هذا الحكم وهو دفع
 هذا الحجر وكقولهم الاخر من الابوين مقدم على
 الاخر من الاب في الميراث فيكون مقدمات ولا تارة
 النكاح ويعملون بقدمته في النكاح لسبب تقدمه
 في الارث بالمناسبة وهو راجع في الحقيقة
 الى الوصف المناسب وابطاله نقضي ابطال
 هذا الثالث ^{الشبه وهو الوصف المستلزم} ^{كعقوبة النكاح بالزواج الفاحش المستلزمة}
 للناسب وليس فيه مناسبة وهو غير دال على
 العلة ايضا لان المناسب اقوى منه وقد ابطال
 لان الصحابة لم يحملوا بالوصف السببي فكون
 مردود الرابع الدوران غير دال على العلية
 سواء كان ذلك في صورة واحدة او في صورتين
 لتحقيقه فيما ليس بعلة فان المعلول دائر مع المعلول

هذا هو الوجه في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها
 والوجه الثاني في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها

هذا هو الوجه في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها
 والوجه الثاني في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها

هذا هو الوجه في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها
 والوجه الثاني في بيان ان العلة المستتبطة هي التي لا يمكن انفكاك الحكم عنها

وليس بحالة وكذا الشرط المساوي واحد
 للمحلولين داير مع صاحبه ولا عليه منهما و
 الجوهر والعرض مثلا زمان وكذا المضافان والحركة
 والزمان مع اسما العلية فذلك كله الى غير ذلك
 من الامثلة التي لا يحصى كثرة الخامسة طريقه
 السير والتقسيم بان يقال لا بد للحكم من علة والوجود
 الفلاني لا يصلح لذلك وكذلك الوصف الفلاني
 فبقى ثلث وهو غير حال على العلية ايضا اما
 اولا فبالمنع من تعليل كل حكم واما ثانيا فللمنع
 من حصر الاوصاف وعدم الوجود ان لا يدل
 على عدم الوجود واما ثالثا فللمنع من بطلان
 التعليل باحد الاوصاف المذكورة واما رابعا
 فلحوار التعليل لمجموع وصفين من هذه اوتله
 واما خامسا فلحوار انقسام احدى هذه الاقسام
 الى قسمين احدهما صالح للعلية دون الثاني
 السادس الطرد وهو ان يكون الوصف
 الذي ليس متناسبا ولا مستلزما له لا يخلف

الحكم

الحكم
 هو الذي لا يخلف
 في جميع الصور
 ولا يتغير
 ولا يتبدل
 ولا يتحول
 ولا يتبدل
 ولا يتحول
 ولا يتبدل
 ولا يتحول

هذا هو الحكم
 الذي لا يخلف
 في جميع الصور
 ولا يتغير
 ولا يتبدل
 ولا يتحول
 ولا يتبدل
 ولا يتحول
 ولا يتبدل
 ولا يتحول



بنیاد محقق طباطبائی

الحكم عنه في جميع الصور المفارقة لمحل النزاع
 ولا يدل على التعليل لان الاطراد انما يتم لو كان
 الوصف لا يوجد الا ويوجد له الحكم وهذا يتوقف
 على وجود الحكم في الفرع فلو اثبت وجود الحكم في
 الفرع لمكان الوصف علة وثبت عليه بالاطراد
 لزم الدور وايضا فان الطرد يوجد من دون
 العلية كالحذم مع المحدود والجوهر مع العرض
 ولان فتح هذا الباب يفضي الى الهذيان كما
 نقول في ازالة النجاسة بالخل ما يقع لا ينفي القطرة
 على جلسته فلا يجوز ازالة النجاسة به كالدهن
 في حشر في الرجح وفيه مباحث
 ولا يتعارض دليلان قطعيان وهل يتعارض
 الظبيان جوده قوم لا مكان ان تخبرنا انسان
 عدلان محكمين متفانين ولا يتزحج احدهما على الآخر
 ومنع منه اخرون لانه لو تعارض دليلان على
 كون هذا الفعل مباحا ومحظورا فان لم يعمل
 بهما او عمل بهما لزم المحال وان عمل باحدهما

الحكم

اولم تعلم النافع وجب الترجيح فان تشا ويا وجب به
 الخبر وان كان احدهما معلوما دون الاخر ناسخا
 ولا يعين العمل بالمعلوم وان كان احدهما اعم
 من الاخر مطلقا وكانا معلومين او مضمونين كان
 الخاص الماخرا ناسخا للعام المتقدم والعام الماخرا
 ناسخا للخاص المتقدم عند الحنفية وعند الشافعية
 بين العام على الخاص وان وردا معا ضمن العام
 بالخاص اجماعا وان كان احدهما معلوما والاخر
 مضمونا قدم المعلوم الا اذا قربا وكان المضمون
 هو الخاص فانه مخصص للعام عند جماعة وقد
 تقدم **في ترجيح الاخبار**

الخبر الذي رواه اكثر او اعلى اسنادا وكان
 رواه اعلم او اذكى او انه هذا واذا ذكر او اشتهر
 راجح والفقهاء راجح من غيره والافقه من غيره
 راجح والعالم بالعربية راجح والا علم بها راجح
 من العالم وصاحب الواقعة راجح ولا كثر محالة
 العلماء راجح والمعلوم عدالتهم بالاختيار راجح

من المزي

فان كان المعلوم من غير كان

لغيره

من المزي والمزي بالاعلم اولى ولا شد ضبط
 راجح والجازم راجح من الطان والمشهور بالرياسة
 راجح من غيره والمضطر وقت البلوغ راجح وذات
 السبب اولى وراوى اللفظ راجح من راوى المعنى
 والمقتضد حديث غيره راجح والمدني راجح من المكي
 لقلة المكي بعد المدني والوارد بعد ظهور النسخ
 علم راجح وذو السبب اولى والفضيخ اولى
 من السريكل ولا يفرج الا فضيخ على الفضيخ والخاص
 مقدم والدال بالوضع الشرعي او العرفي اولى
 من اللغوي والحقيقة اولى من المجاز والدال
 بوجهين اولى من الدال بوجه واحد والمعلم
 اولى والمؤكد اولى وقبالة تدد اولى والثاني
 عن حكم الاصل راجح عن المقرر وقيل بالعكس
 والمستعمل على المظهر راجح عند الكرخي على المستعمل
 على الابهام ومستويان عند ابي هاشم والمنت
 للطلاق والعاق مقدم على الثاني عند الكرخي
 لموافقه الاصل ومستويان عند اخرين والثاني

السند

للمدراج على المست والذى على به بعض العلماء
 ارجح من الذى تركه اذا كان بحث لا عفى عليه
 لا والله الاحتياط استنفاد التوسع فى النظر فيما هو
 من المسائل الظنية الشرعية على وجه لا زيادة فيه
 ولا يصح فى حق النسخ عليه السلام وبه قال الحنفية
 لقوله تعالى وما سطق عن الهوى ولان الاجتهاد انما
 يفيد الظن وهو علم قادر على تلقيه من الوحي ولا
 كان شوبه كبر من الاحكام حتى يرد الوحي ولو
 ساع له الاجتهاد لصاد اليه لانه اكثر ثوابا ولا يندلج
 جاز له لجان الحبر بل علم وذلك بسد باب الجرم بان
 الشرع الذى جاء به محمد علم من الله تعالى ولا
 الاحتياط قد حطى وقد نصيب ولا يجوز تعبد به علم
 به لانه يرفع اليه بقوله وكذلك لا يجوز الاحتياط
 من الامانة عليهم السلام الاجتهاد عندنا لانهم معصومون
 وانما اخذوا الاحكام بتعليم الرسول عليه السلام
 لو بالهام من الله تعالى واما العلماء فيجوز لهم الاجتهاد

للمدراج على المست

ملققة

بإستدراج

بإستدراج الاحكام من الصومات فى القرات
 والسنة وترجم الا دلة المتعاضد اها باخذ
 الحكم من القياس والاحتياط بالاحتياط
 فى شرائط الاجتهاد ونظمها شى واحد وهو ان
 يكون المكلف بحث فلكه الاستدلال بالادلة
 الشرعية على الاحكام وهذه المكنة انما تحصل
 بان يكون عارفا بمقتضى اللفظ ومعناه وحكمة الله
 تعالى وعصمة الرسول عليه ليحصل له الوثوق
 بإدانة ما يقضيه ظاهر اللفظ ان تجرد وغير
 ظاهره مع المكنة القرينة وعالمها بتجرد اللفظ
 اذ عدم تجرده اما من التخصيص والنسخ وبشرائط
 التوارد والاحاد وجهات الترجيح عند تعارض
 الدلالة وهذا انما حصل لتعرفه الكتاب لا بجميعه
 بل ما يتعلق بالاحكام منه وهو خمس اية ومعرفة
 الاجادات المتعلقة بالاحكام لا تعنى ان يكون
 حافظا لذلك بل يكون عالما بموانع الايات حتى
 يطلب منها الاية المحتاج اليها وعنده اصل محقق

من غير مرجح فلا بد من تقليد المصيب وهو يستلزم
 النظر فدر ولا لا النبي صلى الله عليه وآله
 كان ما موراً بالعلم فيه لقوله تعالى فاعلم ان الله
 لا اله الا الله فكون واجبا علينا لقوله تعالى
 فاتبعوه والثاني يجوز التقليد فيه خلافا لمعتزلة
 بعدا وقال الجبائي يجوز الاجتهاد به لنا عدم
 انكار العلم في جميع الاوقات في الاستفتاء
 ولان ذلك حرج ومشقة اذ تكليف العوام الاجتهاد
 في المسائل هي تقضي خلافا لنظام العالم و
 استعمال كل واحد منهم في النظر في المسائل عن امر
 معاشته ولقوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم
 طائفة احب الفور على بعض الفرة ولو كان
 الاجتهاد واجبا على الاعيان لا وجب على كل فرقة
 الفور في شرائط الاستفتاء
 الاتفاق على انه لا يجوز ان يسفى الامس غلب على
 طنه انه من اهل الاجتهاد والودع بان يرا
 منتضا للفتوى مشهد من الخلق وعلى انه يجوز

٢٧
 من غير مرجح
 النظر فدر
 كان ما موراً
 لا اله الا الله
 فاتبعوه
 الاجتهاد
 استعمال
 معاشته
 طائفة احب
 الفور
 الاتفاق
 المنتضا



ان سال

ان سال من نظنه غير عالم ولا خبيرين ويجب عليه
 الاجتهاد في معرفته لا علم والا وري فان استويا بخير
 في اسفنا من شائنها وان ترجح احدهما من كل وجه
 تعين العمل بالراجح وان ترجح كل منهما على صاحبه
 بصفه فلا قوى الاخذ بقول لا علم
 اذا افنى غير المجتهد بما يحكيه عن المجتهد فان كان
 يحكى عن ميت لم يجر الاخذ بقوله اذ لا قول
 للميت فان الاجماع لا يعقد مع خلافه حيا ويعقد بعد
 موته وان كان يحكى عن حي مجتهد فان سمعه مشافه
 فلا قرب جواز العمل به وان وجد مكتوبا وكان
 موثوقا به فلا قرب جواز العمل به ايضا والا فلا
 العالم الذي لا يبلغ رتبة الاجتهاد
 اذا وقعت له واقعه فلا قرب جواز الاستفتاء
 والمجتهد الذي لم يغلب على ظنه حكم فقال محمدا
 ابن الحسن يجوز للعالم تقليد الا علم وقيل يجوز
 فيما يخصه اذا كان مسيرا بحيث لو اسرع العمل بالاجتهاد
 جهاد فانه الوقت وهو جيد لانه ما مور بالاجتهاد

وعزوه الى لقيائه
 على الجاهل مع فني فزنت على العالم في الملة والدين
 من اقام العالم الكامل مصنف الكتاب الحسن يوسف
 من الكتاب على يدى العبد الضعيف المظهر ادم بن طاهر

المحتاج الى رحمة الله تعالى

على الحسن بن الرضى العلوي

الحسن بن الرضى

عنه رجب

سنة خمس

من سبعاية

حامدان

مصلح

مر



بنية محقق طباطبائي

الشفق والسعيد والاشق والاسعد والدين والآخر
 الاسقى له الدنيا حب والسعيد من الاخر حب
 والاسقى من ليس احدهما ولا سعد من له كلاهما
 وقال عليه اسقى الاسقى من اجمعين في الدنيا
 والخرة قال امير المؤمنين القوة اربعة اشيا
 العفو عند القدرة والتواضع عند الدولة والصحة عند
 العداة والعطية بغير منة لذات الدنيا محصورة بامنة
 اشيا مطهروم ومشروب وباليوس مشروب ومركوب ومكسح

ولولم يات فكان ما نوما وانا سو غناله النفلد مع
 ضيق الوقت للضرورة

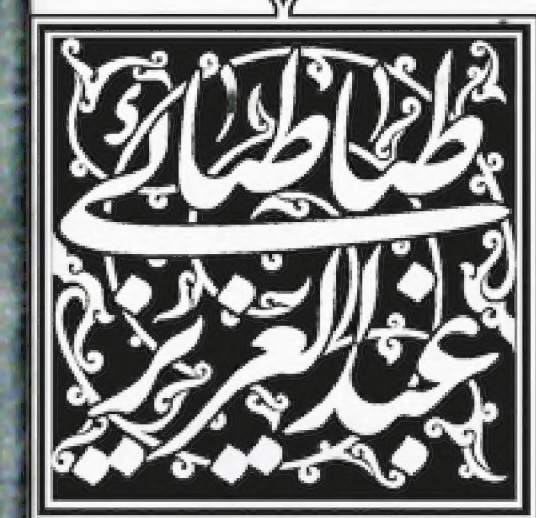
في الاستصحاب الاقرب انه حجة لان الباقي حال
 بقاءه مستغن عن المؤثر واللازم تحصيل الحاصل فلو
 الوجود ادلى به ولا انفرد ولا جماع الفقهاء ان
 متى حصل حكم به ثم وقع الشك في انه حل طرا ما
 نزله ام لا ربح الحكم بالبقاء على ما كان او لا ولو
 لا القول بالاستصحاب لكان ترجح لا حد طر في
 الممكن من غير مرجح اذا عرف هذا فنقول احلف
 الناس في ان الباقي حل عليه دليل ام لا فقال
 نعم لا دليل عليه فان ارادوا به ان العلم بذلك العلم
 الاصل في وجه طن بقاءه في المستقبل فهو حق وان
 ارادوا غير فهو باطل لان العلم او الظن بالنفي لا بد
 له من دليل ولكن هذا آخر ما ذكره في هذه
 المقدمة والمقدمة لله تعالى على بلوغ
 ما قصدناه وحصول ما اردناه والصلوة
 والسلام على اشرف الانبياء محمد المصطفى

٧١
 معي نعم المودع ما تروى كان قال النبي عليه السلام ما على الامارة واصف تروى كان
 ما كنت جايئك مني فاذا اذهب واخرج تسئل منكر لا تروى ان النبي
 لا يجمل في اوصاف الامارة فاذا لم يوجد فوجد وجب اليهم لهما مسلمان على الامارة

١١
 احكام الشرع خمسة واجب ومحذور ومباح ومندوب
 ومكروه لان الخطاب الموجبة الى المكلف اما اجازم
 واما ليس مجازم الاول اما الفعل فهو واجب واما الزك
 وهو محذور والثاني اما مساو وهو مباح واما ليس
 مساو وهو اما ان رجع جانب الفعل وهو مندوب
 واما ان رجع جانب الزك وهو مكروه ثم هذه

الحكم

وقتي كره انما بهيئة زريد
 برسد باعتبار شخص
 انرا هوية كويند وانسانرا
 باعتبار خارج حقيقت
 كويند واكر نظر باعتبار
 تشخص ونخرج آنرا
 اعتقاد كويند



بنیاد محقق طباطبائی



بنیاد محقق طباطبائی

Or. 10963.

36. 72

7-3-29

7-3-29